



وزارة العدل

قرار رقم (٤٦٢)

صادر عن اللجنة المشكلة بموجب المادة الثامنة

من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩

بناءً على الطلب المقدم من المستدعي فخري ابراهيم محمد القواسمي
لشمول الجرم المسند اليه في القضية الصلحية رقم (٢٠١٩/٥٩٨٨) صلح جزاء
شرق عمان بأحكام قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ .

اجتمعت اللجنة المشكلة بموجب أحكام المادة الثامنة من قانون العفو
العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ للنظر في كل اعتراض أو إشكال أو تفسير ينجم عن
تطبيق أحكام هذا القانون .

بالإطلاع على ملف القضية الصلحية رقم (٢٠١٩/٥٩٨٨) صلح جزاء
شرق عمان المتفرعة عن القضية الصلحية الجزائية رقم (٢٠١٨/١٤٩٦) صلح
جزاء شرق عمان نجد أن المستدعي أدين بتاريخ ٢٥/٤/٢٠١٩ بجنحة التسبب
بالوفاة خلافاً لأحكام المادة (٣٤٣) من قانون العقوبات والحكم عليه بالحبس
مدة سنتين والرسوم .

بالتدقيق وحيث ان جنحة التسبب بالوفاة المحكوم بها المستدعي لا تكون مشمولة بقانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ الا اذا كانت مقرونة باسقاط الحق الشخصي او دفع المبلغ المطالب به او المحكوم به سنداً للمادة (٢/ب/٣) من القانون الاخير وان ورثة المتوفى المشتكين اسقطوا حقهم الشخصي عن المحكوم عليه بموجب اسقاط الحق الشخصي المحفوظ على يمين الملف والمصادق عليه من المحكمة وكما ورد صورة عن كتاب محكمة الزرقاء الشرعية رقم ٤/١٠٢٠٢٠٠١/١٢٠٢٠٠١٢ تاريخ ٢٠٢٠/١/١٢ يشعر بانه تم ايداع مبلغ ثلاثة عشر الف واربعمئة وثمانية وخمسون ديناراً و(٣٠٥) فلس لدى صندوق ايتام الزرقاء باسم القاصرين محمود وعثمان وفاطمة وفداء وسلمى اولاد المتوفى فادي محارب محمد النجار .

الا ان اللجنة تجد ان الوصي غير مأذون له بالاسقاط من المحكمة الشرعية لهذا نقرر وفي هذه المرحلة رفض طلب المستدعي واعتبار العقوبة المحكوم بها غير مشمولة بقانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٦

رئيس اللجنة
رئيس محكمة التمييز
القاضي محمد الغزو

عضو
رئيس النيابة العامة
القاضي "محمد سعيد" الشريده

عضو
النائب العام
لدى محكمة استئناف عمان
القاضي د. حسن العبدلات

عضو
النائب العام
لدى محكمة الجنايات الكبرى
القاضي احسان السلامة

عضو
النائب العام
لدى محكمة أمن الدولة
القاضي العميد حازم المجالي